الأنباء
الثلاثاء 8 أبريل 2014

صورة جماعية لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له مع رئيس مجلس الشورى العماني خلال زيارتهم إلى مسقط

قال خلال مباحثاته مع رئيس مجلس الشورى العُماني إن المنطقة تمر بمرحلة دقيقة تتطلب التكاتف والتعاون

الغانم: طفرة نوعية في العلاقات البرلمانية بين المجالس النيابية في دول التعاون

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان المجالس النيابية في دول مجلس التعاون تحظى بمكانة مرموقة وعالية، مؤكدا وجود تنسيق بين تلك المجالس في مختلف المحافل الاقليمية والدولية.

وأضاف الغانم، في تصريح صحافي بعد مباحثاته على رأس وفد برلماني مع رئيس مجلس الشورى العماني خالد المعولي، ان هناك طفرة نوعية في العلاقات بين المجالس النيابية والشورى في دول مجلس التعاون.

وقال الغانم ان المنطقة تمر بمرحلة دقيقة تتطلب التكاتف والتعاون والتنسيق المستمر، مشيرا الى بحث العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وحول المباحثات مع المعولي، قال الغانم ان اللقاء بحث الاستعدادات لعقد اجتماع اللجنة المشتركة بين المجالس البرلمانية والشورى الخليجية في عمان في اطار السعي «لتقريب التشريعات» بين دول المجلس.

وأضاف ان زيارته على رأس وفد برلماني الى مسقط تعكس العلاقات المتميزة بين البلدين ومشاعر الشعوب التي تمثلها المجالس البرلمانية.

ونقل الغانم تحيات صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد الى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

وأعرب عن الشكر والتقدير لرئيس مجلس الشورى العماني وللعمانيين على حسن الضيافة والاستقبال، مؤكدا ان الزيارات بين البلدين ستتكرر لمزيد من التنسيق.

وقام الغانم والوفد المرافق بجولة في مبنى مجلس عمان الذي يضم مجلسي الدولة والشورى، حيث اطلع على القاعات والتجهيزات وآليات التصويت والعمل في المجلس، واشاد بالمبنى الذي حاز على اعجاب اعضاء الوفد البرلماني الكويتي، معتبرا انه «تحفة معمارية رائعة وفريدة».

وقال ان المبنى من اجمل مباني البرلمانات في العالم ويعكس التراث المعماري العماني والاسلامي بتناسق جميل. كما عقد الغانم والوفد البرلماني المرافق له اجتماعا مع ممثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان اسعد بن طارق آل سعيد.

وتطرق الجانبان خلال الاجتماع للعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتنسيق المواقف في مختلف المحافل وفي مجالات متعددة.

الغانم يعقد محادثات مع وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الدولة العمانيين.

والتقى الغانم والوفد البرلماني المرافق له في إطار زيارته لسلطنة عمان الشقيقة الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي ورئيس مجلس الدولة يحيى المنذري.

وبحث الوفد مع المسؤولين العمانيين في لقاءين منفصلين سبل تعزيز العلاقات بين البلدين وتنسيق المواقف في القضايا المختلفة.

وفي سياق الزيارة قام الوفد البرلماني الكويتي بزيارة إلى دار الأوبرا السلطانية العمانية في مسقط حيث اطلعوا على سير العمل فيها والقاعات التي يحتويها المبنى.

وأبدى أعضاء الوفد إعجابهم بمبنى دار الأوبرا الذي مزج الطابع الإسلامي بالخصوصية العمانية ليشكل معلما حضاريا متميزا استخدمت فيه أفضل التقنيات وأحدث الوسائل.

واستمع الوفد خلال الجولة إلى شرح مفصل من مسؤولي (الأوبرا) السلطانية عن محتويات الدار وسير العمل والمناسبات التي تستضيفها.

من جانب آخر أشاد أعضاء الوفد البرلماني المرافق لرئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إلى العاصمة العمانية مسقط بنتائج الزيارة مشيرين إلى أنها تناولت جميع المواضيع الإقليمية والدولية وعكست العلاقات المتميزة التي تربط بين البلدين الشقيقين.

وقال النائب راكان النصف في تصريح صحافي على هامش الزيارة التي يقوم بها وفد برلماني كويتي إن زيارة الوفد البرلماني لسلطنة عمان برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم تهدف إلى زيادة التنسيق الشعبي ما بين برلمانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ترتبط بعلاقات متميزة على المستويين الرسمي والشعبي.

وأضاف النصف أن الوفد البرلماني الذي لقي حفاوة وترحيب من الاخوة في سلطنة عمان الشقيقة لمس تأييدا لمجمل القضايا التي تناولها الطرفين وتعاونا في المحافل الإقليمية والدولية البرلمانية ما بين مجلس الأمة ومجلس الشورى العماني وتعزيز العمل البرلماني، لافتا إلى أن مثل هذا التعاون له انعكاسات إيجابية خلال المرحلة المقبلة.

بدوره قال النائب د.يوسف زلزلة إن الديبلوماسية الشعبية المتمثلة في مجلس الأمة تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة الحكومية الأمر الذي يوسع من علاقات الكويت مع أشقائها وأصدقائها ويظهر العلاقة الطيبة والسمعة الحسنة للكويت.

وأضاف الزلزلة لقد لمسنا حماسا للتعاون فيما بيننا وبين الأشقاء في سلطنة عمان الشقيقة، مشيرا إلى أن المباحثات مع المسؤولين الحكوميين والاخوة في مجلس الشورى العماني كانت ممتازة وواضحة في دعم التعاون بين البلدين الشقيقين على جميع الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية.

وأضاف الزلزلة أن الوفد البرلماني الكويتي اطلع أيضا من خلال الزيارة على التنمية في عمان ومساهمة المواطن العماني بها مشيدا بالقدرات العمانية في القدرة على الإنتاج والعمل في التخصصات كافة، الأمر الذي يثبت قدرة المواطن الخليجي على العطاء لبلده من خلال عمله المباشر في جميع المجالات والتخصصات.

من جانبه قال النائب عبدالله التميمي ان المحادثات الكويتية ـ العمانية التي تتواصل سواء من خلال الزيارات المتبادلة أو في اللقاءات الجانبية في المؤتمرات الدولية، كانت بناءة ومثمرة وتعكس العلاقات القوية والمتميزة التي تربط بينهما، مشيرا إلى دعم السلطنة الشقيقة لمواقف الكويت وقضاياها، وهو أمر ليس بغريب على الاخوة في سلطنة عمان الشقيقة التي كانت ولاتزال داعمة لشقيقتها الكويت.

وأضاف التميمي أن العلاقات الكويتية العمانية مثال للعمل الأخوي الناجح، لافتا إلى أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تسير وفق ما هو مخطط له ولها انعكاسات إيجابية على الشعبين الشقيقين وهي ترجمة لرغبات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وشقيقه جلالة السلطان قابوس بن سعيد اللذين يدعمان التعاون في المجالات كافة.

وأشاد التميمي بالتجربة العمانية في مجال الديموقراطية والتي تطورت خلال العقدين الماضيين بتوافق شعبي عكست الرغبة الصادقة للأشقاء في سلطنة عمان الشقيقة ورغبتهم في وجود تجربة ديموقراطية تتناسب وعادات البلاد، مشيرا الى ان التدرج في التجربة العمانية كان سلسا وعاد بالفائدة على البلاد وهو ما نراه الان من تطور في كل المجالات سواء السياسية منها او الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي يشعرنا بالفخر كخليجيين وعرب لأنها نموذج يحتذى.

من ناحيته، اشار النائب د. خليل عبدالله الى اهمية اللقاءات البرلمانية فيما بين مجلس الامة وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة لأنها تخلق تعاونا على المستوى الشعبي وتعكس العلاقات فيما بين الدول وتحقق التكامل المنشود فيما بيننا كدول وشعوب خليجية، لافتا الى ان هناك تعاونا وثيقا فيما بين الكويت وسلطنة عمان الشقيقة على المستوى الحكومي يقابله تعاون فيما بين مجلسي الامة والشورى في البلدين الشقيقين.

وأضاف عبدالله ان هناك تفهما واضحا لمجمل القضايا التي طرحت فيما بين الجانبين الكويتي والعماني لاسيما ما يتعلق بالقضايا الاقليمية، مشيرا الى التعاون في كل المؤتمرات الدولية يشمل ما تتبناه الدول الخليجية والعربية من قضايا يتم طرحها في المحافل الدولية.

بدوره، قال النائب سعدون حماد ان المسؤولين البرلمانيين والحكوميين العمانيين اكدوا خلال اللقاءات مع الوفد البرلماني الكويتي متانة وتميز العلاقات التي تربط الكويت وشقيقتها سلطنة عمان، لافتا الى دعم مطلق للدور الذي يقوم به صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد على المستويات الخليجية والعربية والإسلامية واعتزازهم بالعلاقات الاخوية التي تربطه وأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد.

وأضاف العتيبي ان المباحثات التي اجراها وفد مجلس الامة لسلطنة عمان الشقيقة بناءة ومثمرة وستعود بالنفع على البلدين الشقيقين، مشيدا بالتجربة العمانية على مختلف الاصعدة وتطورها في كل المجالات الامر الذي يدعو للفخر بها كتجربة خليجية متميزة.

المطيري أولم على شرف الوفد البرلماني

أقام سفيرنا لدى سلطنة عمان الشقيقة فهد حجر المطيري مأدبة غداء على شرف الوفد البرلماني الكويتي برئاسة الغانم في ختام زيارته لسلطنة عمان.

وكان رئيس مجلس الشورى العماني خالد المعولي قد أقام ليلة أول من أمس مأدبة عشاء على شرف الوفد البرلماني الكويتي برئاسة الغانم بحضور عدد من الوزراء وكبار المسؤولين العمانيين.

وحضر المأدبة رئيس مجلس الدولة يحيى المنذري ووزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في سلطنة عمان.

الرئيس مرزوق الغانم مع ممثل جلالة سلطان سلطنة عمان اسعد بن طارق آل سعيد ويبدو عبدالله التميمي

الغانم ورئيس مجلس الشورى العماني

التميمي: العلاقات الكويتية ـ العُمانية مثال للعمل الأخوي الناجح

النصف: نسعى إلى زيادة التنسيق الشعبي بين برلمانات الدول الخليجية

الزلزلة: لمسنا حماساً للتعاون فيما بيننا وبين الأشقاء في عُمان

خلال ندوة الحركة الدستورية الإسلامية بعنوان «خطورة الاتفاقية الأمنية» في ديوان الصواغ أول من أمس

نواب سابقون: الاتفاقية الأمنية غير دستورية وتدخل في الشؤون الداخلية

فليح العازمي

اعتبر عدد من النواب السابقين أن الاتفاقية الأمنية تعد سافر على الدستور وضمان لأمن المنظومة الخليجية لا أمن المواطن، الأمر الذي يضع الكثير من علامات الاستفهام أمام توجهات الحكومة الخاطئة وتحركات بعض النواب غير المسؤولة التي أدت الى وقوع الكثير منهم فريسة للحكومة الحالية.

جاء ذلك خلال ندوة نظمها مكتب شباب الحركة الدستورية الإسلامية في ديوان الصواغ في منطقة الفنطاس اول من امس تحت عنوان «خطورة الاتفاقية الأمنية»، وشارك فيها النواب السابقون فلاح الصواغ وعبداللطيف العميري وأسامة الشاهين.

في البداية، أكد النائب السابق فلاح الصواغ أن الاتفاقية الأمنية جاءت من أجل الحفاظ على أمن الأنظمة الخليجية لا أمن الشعوب، مع العلم بأننا أحرص الناس على أمن الخليج، مشيرا إلى انها تتضمن تعديا واضحا على مواد الدستور وسيادة الدولة وذلك عبر تسليم المتهمين دون محاكمة وملاحقة المشتبه بهم حتى داخل الحدود الإقليمية، إلى جانب دخول القوات للتصدي للاضطرابات وغيرها من الأمور.

وحث الشعب الكويتي ألا يتهاون أو يعتمد على المجلس الحالي الذي سلم الخيط هو ظاهر لنا، مشيرا إلى أن المجلس الحالي ميت بالنسبة لنا والحكومة ضعيفة.

واعتبر أن رفض بعض النواب لزيادة الأولاد يعتبر بمنزلة انتحار سياسي، لكنهم وعلى الرغم من ذلك لو طلب منهم لوقعوا لأنهم يعلمون جيدا أنهم لن يعودوا للمجلس حال تم حله، لذا فهم يريدون أن يتموا مدة الأربع سنوات تحت أي ظرف، وهذا ما يؤكده تصريح صدر عن أحد النواب بأنه في يوم الجلسة المخصصة للقسم بعثت إليهم الحكومة برسالة عبر تصريح لها بأنكم إذا سعيتم للتأزيم فسنحل المجلس.

وتابع العميري: ان الاتفاقية الأمنية ليست الأولى، وقد وقعت في العام 1994 اتفاقية مماثلة، ولم تقبل الكويت بها لأنها تخالف القانون الكويتي، كما رفضت بعد ذلك اتفاقية أخرى لمخالفتها للمبدأ، أما في العام الماضي فقد وقعت الكويت الاتفاقية، وذلك لأن الشعب لم تعد له إرادة.

وبين أن الحكومة ستنفذ الاتفاقية الأمنية حتى لو لم يقرها المجلس فمن يستطع أن يحاسب وزير الدفاع أو الخارجية أو رئيس الوزراء إذا كانت الدولة فيها فساد وترهل؟ متسائلا إذا لم يكن رئيس الوزراء هو المسؤول فمن المسؤول؟

ثم انتقل العميري للحديث عن المآخذ على الاتفاقية الأمنية، فأشار إلى أنها تحتوي على العديد من المآخذ ومنها على سبيل المثال لو أن كاتبا في الكويت انتقد قطر، ثم ذهب إلى البحرين، فإن بإمكان قطر أن تطلبه من البحرين لتسلمه الأخيرة لقطر حتى لو كان كويتيا، وقد تكون التهمة باطلة، كما يقومون الآن بتركيب التهم.

وزاد أن أميركا تتدخل في كل شيء بذريعة الإرهاب، ولم يبق إلا أن يكون لهم مندوب سام في الكويت، ذاكرا أن ديفيد كوهين هو من أتى بقانون الإرهاب الأميركي في 2009 بأخطائه الإملائية وكاد أن يمرر في مجلس القبيضة لولا تدخل بعض النواب، مشيرا إلى ان القانون كان سيئا لتضمنه مواد تمكن من سحب أي كويتي من بيته إلى أميركا بموافقة محلية.

وتابع العميري أن الكثير من الخبراء الدستوريين يرون في الاتفاقية عبارات عائمة وركيكة في الصياغة، ومن ذلك مصطلح الاضطرابات الأمنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيره من الأمور المطاطة، فهي تفتح المجال لاختراق الحدود البحرية والاعتداء على السيادة لصالح دولة أخرى.

وأكد أن الاتفاقية لن تمر ليس من أجل ملاحظات قانونية، كون الحكومة لم تعد تعبأ بالقانون، لكن لوقوف النواب الشيعة ضد الاتفاقية في الوقت الراهن، وجميعنا يعلم في حال القبض على شخص في دول الخليج ماذا يكون مصيره، والكويت لا تستطيع القيام بأي شيء يذكر.

بدوره، قال عضو الأمانة العامة للحركة الدستورية النائب السابق أسامة الشاهين أن طرح الاتفاقية الآن أشد خطرا من الإقرار بها كونها أدرجت على جدول أعمال مجلس الأمة لأول مرة، مشيرا إلى أن ما يميز مشاريع الحكومة عن اقتراحات النواب أنها لا تسقط ولا تحتاج لإعادة تقديمها من نواب آخرين.

وأوضح أن الحراك يعود اليوم وهو ما يفسر خوف البعض حاليا والذي أظهره تصريح احد النواب الحاليين الذي خون الحراك وحذر المواطنين من السير في ركابه، لافتا إلى أن خطورة الاتفاقية الأمنية تأتي على ثلاثة محاور فهي تشمل خطورة على الأفراد، وخطورة على السيادة الوطنية، وكذلك على البناء التشريعي والقانون الكويتي.

وبين أن خطورتها على الأفراد تكمن في أن الاتفاقية لم تتضمن في بابها الأول تعريف المصطلحات كما هو متعارف عليه، ولكنها أتت خالية من أي تعريف مما أعطاها خاصية مطاطية، مشيرا إلى أن خطورتها على الدولة تتمثل في أن بعض موادها تتكلم عن حق الدول الخليجية بتوظيف مواطنين من دول خليجية أخرى للعمل في أجهزتها الأمنية، واليوم نرى دفع بعض الأموال لتجييش أقلام معينة. وزاد الشاهين أن من مظاهر خطورة الاتفاقية على السيادة أيضا عندما تتكلم عن التعاون الميداني في الاضطرابات الأمنية، وتعريف التعاون الأمني وما الاضطرابات الأمنية؟ موضحا أن إيقاف الاتفاقية الأمنية يأتي عن طريق استخدامنا لحقوقنا وحرياتنا من التعبير والنشر والإعلام، فلدينا مساحة للالتقاء وتويتر ووسائل الإعلام الإلكتروني واليوتيوب والصحف اليومية، فلا بد من استثمار حرياتنا لتوضيح مخاطر الاتفاقية على المواطنين وعلى الحكومة. وزاد بأنه يمكن أيضا الضغط على الحكومة وعلى المجلس، إذ لا ينبغي أن ننسى أن هذا المجلس من أبناء الشعب حتى وإن تحالف مع الحكومة، إلا انه يمكن أن يستجيب للضغوط الشعبية، مؤكدا أنه حان الوقت للحكومة أن تدرك أن الانفصال عن الشعب مضر للشعب ومضر للحكومة. واختتم أن دول الخليج حتى سنوات طويلة تعتمد على الدعم الأميركي واليوم نرى الولايات المتحدة تعلن أن لديها حليفا أفضل ومنتظما ومستعدا لتصدير 7 ملايين برميل نفط يوميا، وهو حليف شاركها في احتلال أفغانستان والعراق، بينما دول الخليج أخذ نجمها بالأفول، مضيفا أنه لم يعد للخليجيين إلا الاتفاق مع شعوبهم والابتعاد عن هذه الاتفاقيات المهلهلة.

خالد السلطان واسامة الشاهين وعبداللطيف العميري وفلاح الصواغ خلال الندوة (محمد هاشم)